ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليوم الدولي للتسامح..منظور قانوني والتزامات دولية

المحامي عمر محمد زين

في اليوم الدولي للتسامح ٢٠٢٥/١١/١٦، نحتفل بمبدأ قانوني وحقوقي جوهري. فالتسامح يمثل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المتحضّرة، ويعكس قدرة الدولة على حماية حقوق جميع المواطنين على قدم المساواة.

التسامح هو الضمانة التي تحمي المجتمع من الانقسام والعنف، وهو معيار يقيّم مدى احترام الدول لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن دونه، تصبح المجتمعات عرضة لتنامي الخطاب المتطرف وانتشار الكراهية التي تهدّد السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

على الصعيد الدولي، رسّخت المعاهدات والمواثيق هذا المبدأ، وجعلته التزاماً قانونياً يجب على الدول تنفيذه ليس فقط عبر القوانين، بل من خلال السياسات والتدابير العملية. فعلى سبيل المثال، تُلزم الاتفاقيات الدولية الدول بإنشاء أجهزة رقابية لمراقبة التمييز، وتطوير برامج تعليمية تُعزز الحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، بما يضمن تطبيق مبدأ التسامح على أرض الواقع.

إنّ تعزيز التسامح لا يقتصر على الحماية من التمييز، بل يشمل أيضاً خلق بيئة مؤسسية واجتماعية تُشجع الحوار والحلول السلمية للنزاعات. فالمدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تعليم الأجيال أهمية التسامح، بما يعزز قدراتهم على التعامل مع التنوع الاجتماعي بوعي واحترام.

في هذا الإطار، تُعدّ القوانين الوطنية المستوحاة من الالتزامات الدولية، أدوات حاسمة لضمان مشاركة الجميع في الحياة العامة دون خوف من التمييز أو التضييق على الحقوق. كما أنها تمنح المواطنين وسائل قانونية فعّالة للطعن أو تقديم الشكاوى عند تعرّضهم للتمييز، مما يحوّل القانون من نصوص جامدة إلى أداة حماية فعلية للمجتمع.

على سبيل المثال، يمكن للدول أن تُنشئ آليات قانونية لتلقي الشكاوى ضدّ خطاب الكراهية، وتوفير برامج إصلاحية للمتعصبين، بما يدمج البعد الوقائي مع البعد العقابي، وهذا يضمن معالجة الأسباب الجذرية للتعصب ويتيح إعادة دمج الأفراد في المجتمع بطريقة إيجابية، بدل الاقتصار على العقوبة فقط.

ومن منظور قانوني عملي، لا يكفي اعتماد التشريعات فقط، بل يجب أن تتواكب مع سياسات تعليمية وإعلامية مستمرة تعزز فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم تجاه الآخرين. فالفرد الذي يعرف حقوقه وواجباته يكون أكثر قدرة على احترام حقوق الآخرين، ويصبح شريكاً فعّالاً في تعزيز التسامح على المستوى الاجتماعي والقانوني.

كما أنّ تكامل المؤسسات القضائية مع مؤسسات المجتمع المدني يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق التسامح على أرض الواقع، حيث يمكن لهذه الشراكة أن توفر رقابة حقيقية على تطبيق القوانين، وتدعم الحملات التوعوية، وتُسهم في بناء ثقافة قانونية متينة تحمي جميع المواطنين.

إنّي أؤكد أنّ التسامح مسار قانوني وأخلاقي وحقوقي متكامل، يرسّخ العدالة ويحمي الحقوق، ويحوّل اليوم الدولي للتسامح من مناسبة رمزية إلى التزام يومي يظهر في سلوكنا اليومي، في القوانين التي نصيغها، وفي المؤسسات التي نديرها، ليكون التسامح واقعاً ملموساً وليس شعاراً فقط.

إنّ الكيان الصهيوني يضرب بعرض الحائط كلّ هذه المفاهيم ويمثل كياناً عنصرياً ونازياً وفاشياً وعنوان جرائمه الإبادة الجماعية دون حسيب أممي. وعليه يقتضي أن تقوم دول العالم في إجراء المحاسبة والمساءلة وتنفيذ إجراءاتها بحقه والعمل على طرده من الأمم المتحدة اليوم قبل الغد حتى لا يبقى كلّ ما ذكرناه حبراً على ورق. وهنا يتبيّن ما إذا كانت الدول في العالم تتمتع بالمفاهيم التي ذكرناها آنفاً.

وأختتم بالقول: "التسامح الحقيقي لا يتحقق بالكلمات وحدها، بل بالعدالة، بالمحاسبة، وبالتربية القانونية المستمرة التي تغرس الاحترام والمساواة في النفوس".

ولذلك، يجب أن يتحوّل مبدأ التسامح إلى ممارسة يومية، تبدأ من الفرد وتمتد إلى المجتمع والدولة، بما يضمن حماية حقوق الجميع ويعزز السلم الاجتماعي.

آفي أشكنازي: «إسرائيل» تفقد السيطرة من الجليل وحتى النقب

رأى المحلل العسكري بصحيفة «معاريف» آفي أشكنازي أن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير نجح في اجتذاب الجمهور «الإسرائيلي» عشية الانتخابات السابقة حين وعد بإعادة فرض السيادة على أنحاء «إسرائيل»، من الجليل وحتى النقب، ومن المركز وحتى الضفة الغربية، لكن السياسيين ليسوا أطباء، ومصادرة مركبة مستعملة من سياسي «إسرائيلي» قد تكون صفقة عالية المخاطر.

وقال: «يبدو أنّ وعود بن غفير لا غطاء لها في واقع خريف ٢٠٢٥، فـ«إسرائيل» تفقد السيادة والسيطرة على مزيد ومزيد من أجزائها، وليس الأمر يحدث لأنّ حماس اجتاحت غلاف غزة، بل يحدث يوميًا في الجنوب، في الشمال، في الضفّة، وفي مناطق أخرى في «إسرائيل»".

ولفت أشكنازي إلى أن حدود مصر تحولت في العامين الأخيرين إلى منطقة مفتوحة تمامًا، حيث تنقل يوميًا عشرات المحلقات التي تحمل عشرات الكيلوغرامات من القنّب، الذي يُزرَع في مناطق تدريب الجيش «الإسرائيلي» في «بتساليم»، و«شِفتا»، و«كِتسيعوت»، بينما تصل من مصر والأردن أسلحة بكميات ضخمة.

وتابع أن إيران وحركة أنصار اللّه من اليمن قرّرا إغراق المنطقة بالسلاح المخصَّص ليصل إلى الضفة، وغزة، والعرب داخل «إسرائيل»، بحيث يُوجَّه في يوم الأمر نحو «إسرائيل» ونحو قوات الجيش والشرطة. وقال إن المعنيين في الجيش قدّروا أنّه في الأشهر الثلاثة الأخيرة وحدها تم تهريب ٩٠٠ محلّقة، لكن في المؤسسة الأمنية يعترفون بأنّ العدد على الأغلب أعلى بكثير.

وقال أشكنازي: «أمس، في مكان آخر في «غوش عتصيون»، قرّر الجيش محاولة خلق حوكمة مقابل «الإرهاب اليهودي» في الضفة، الذي رفع رأسه من جديد، من جملة الأمور بسبب قرار وزير «الأمن» (الحرب) إسرائيل كاتس، الذي ألغى إحدى أهم الأدوات في الحرب على الإرهاب، وهي أوامر الاعتقال الإداري لناشطي الإرهاب اليهودي»، وفق تعبيره.

وأشار إلى أن «قائد المنطقة الوسطى، اللواء آفي بلوت، وقّع على أمر إخلاء البؤرة غير القانونية «جفعات هَطيلِيم» في وادي قنّوب في «غوش عتصيون»، وعلى إثر ذلك وصلت مئات من قوات حرس الحدود لإخلاء المباني العشرين»، مردفًا: «وقد واجهوا عنفًا، وأصيب شرطيون من عنف شبان يهود، وفي الحالتين، بين حدود مصر و«جفعات هطيلِيم» في «غوش عتصيون»، هناك خط رابط واضح يقود إلى الفوضى وانعدام الحوكمة".

وشدد أشكنازي على «أن أجهزة الجيش، والشرطة، والشاباك تحوّلوا إلى أجهزة ضعيفة، غير فعّالة أمام هذه التحدّيات، والمُحزن في القصة أنّ بين الأجهزة دمًا فاسدًا كثيرًا، وكثيرًا من التشهير أحدهم بالآخر، وانعدام تعاون، وتحقير متبادل، والنتيجة هي أنّ الجمهور الذي يلتزم بالقانون هو من يدفع الثمن".

وختم: «يمكن رؤية نتائج فقدان الحوكمة، والتراخي، وانعدام فعالية الشاباك والشرطة والجيش أمس مباشرة بعد هدم مقر «فتية التلال»، حين وصل «المشاغبون» إلى القرى المجاورة، أشعلوا النار، ونفّذوا «أعمال إرهاب»، ويمكن رؤية النتائج أيضًا على شارع ٤٠ في النقب، حيث عصابات من البدو يركبون الدراجات النارية ويغلقون حركة المرور دون أي عائق لعدم وجود شرطي، ويفعلون في الطريق ما يحلو لهم، وليس هذا فقط، بل يمكن سماع كابوس «سكان» (مستوطني) «النقب» كما «الجليل» و«هشارون» الذين يروون عن ليالٍ من إطلاق النار من أسلحة يأتي قسم منها من إيران واليمن، عبر مصر، ومن الحدود المفتوحة نحو «دولة» (كيان) تفقد سيادتها لصالح عصابات الجريمة والإرهاب".

العهد

«يديعوت أحرونوت»: آلاف المقاتلين يتعرضون لإصابات دماغية غير ظاهرة والعلاج غير كافٍ

عقدت اللجنة الفرعية التابعة للجنة الخارجية والأمن لشؤون الموارد البشرية في جيش الاحتلال، برئاسة عضو الكنيست إيلعازر شترن، أمس الاثنين (١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٥) جلسة متابعة حول العلاج الطبي لمصابي الرأس من بين مقاتلي الجيش، بحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وعُرضت خلال الجلسة معطيات مقلقة بشأن حجم الإصابات الدماغية الرضّية، أي الإصابات الدماغية الناتجة عن رَضّة، وكثير منها إصابات خفيّة لا تُكتشف في فحوص التصوير الروتينية، إلى جانب الخشية من أنه مع انتهاء القتال ستتراجع الجهود المخصّصة لمساعدة المصابين.

ولفتت الصحيفة إلى أن رئيس اللجنة، عضو الكنيست شترن، افتتح الجلسة وتطرّق إلى تعقيدات علاج مصابي الدماغ وإلى «خطر النسيان»، قائلًا: «اجتمعنا لجلسة إضافية حول مصابي الرأس،

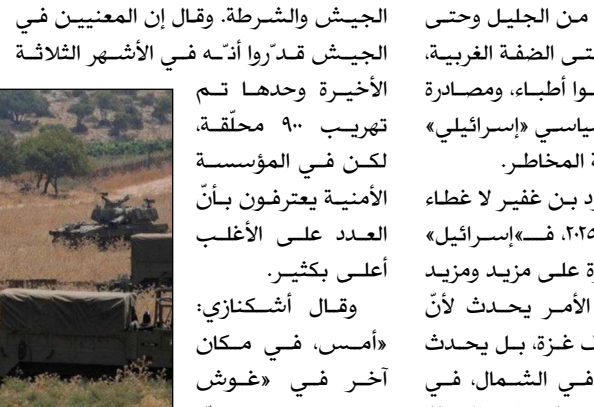

وهذه المرة نجتمع في ظلّ نوع من وقف إطلاق النار، لكن هناك خطر من أن يُترك البعض خلفنا بعد انتهاء الحرب، وأن يتراجع الاهتمام بهذا الموضوع".

ووفقًا للصحيفة، عرضت البروفيسور راحيل غراندر، مديرة مركز أبحاث علوم الدماغ في مستشفى شيبا بتل هشومير، خلال الجلسة، معطيات مقلقة تُبرز عمق المشكلة. وتُظهر هذه المعطيات أنّ سبعة من كل عشرة مقاتلين أُدخلوا إلى «شيبا» مع فحص CT للرأس جاء طبيعيًا، بينما كانوا يعانون من إصابة دماغية رضّية. كما تبيّن أنّ ٩٤٪ من الإصابات الدماغية ناتجة عن موجة انفجار، وأنّ ستة من كل عشرة مقاتلين جرحى نُقلوا بواسطة وحدة ٦٦٩ إلى شيبا شُخّصوا بنتائج عالية في فحص الدم الخاص بالإصابة الدماغية الرضّية.

وبحسب التقديرات، فإنّ آلاف المقاتلين يعانون من إصابة دماغية رضّية خفيّة، حيث عاد الآلاف من القتال بإصابات كهذه ولم يُشخّص معظمهم. كما يتّضح أن نحو ٨٠٪ من إصابات الدماغ لدى الجنود لا تظهر في تصوير CT للرأس، على ما تورد «يديعوت أحرونوت".

ونقلت الصحيفة عن مدير عام ومؤسس جمعية «مجتمع أور» للمصابين دماغيًا وعائلاتهم شاحر غزوندهايت قوله: «من بين كل مصابي الجيش في الحرب، ٧٠٪ أصيبوا بإصابة دماغية رضّية، وخلال الحرب أُضيف ٤٠٠ مصاب دماغ آخرون لا يتلقّون أي حلول»، مضيفًا: «عائلات المصابين تمرّ بصعوبات كبيرة، وهدفنا هو دفع إقرار إرشادات وطنية واضحة لعلاج وتأهيل مصابي الدماغ، واليوم لا يوجد في «إسرائيل» معيار واضح، وغيابه يمسّ بجودة العلاج وبقدرة المصابين وعائلاتهم على العودة إلى حياتهم، وحان الوقت لمسار تأهيلي منظّم، مهني وموحّد يمنح المصابين بإصابات دماغية ما يستحقونه".

لبنان ينتظر...

عمر عبد القادر غندور

ماذا ينتظر لبنان مع نهاية العام الحالي...؟

سؤال يتردّد على مستوى المواطن العادي، ومن خلال التردّدات التي تتزاحم على ألسنة السياسيين وذوي الاختصاصات؟

وماذا عن تغيير وجه المنطقة بناء على النتائج العسكرية الذي يشهدها الشرق الأوسط في قطاع غزة ولبنان خاصة؟

وفي الساعات الماضية كثر الحديث عن تحرك سوري بعد أن ألقت السلطات السورية مقاليد مستقبلها في الحضن الأميركي، حتى ولو دخل الرئيس السوري الى البيت الابيض من الباب الخلفي! ومتى وكيف هي الخطوات السورية من خارطة "الشرق الأوسط الجديد"، وواقع الميليشيات السورية باتجاه لبنان في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة التي تزداد عدوانية وشراسة متصاعدة، لتتلاقى مع جهود أميركية من خلال توافد الأميركيين الى لبنان والتي تكتمل بوصول السفير الاميركي الجديد اللبناني الأصل ابن بلدة بسوس في قضاء عاليه ميشال عيسى، وماذا عن المهل المتبقية أمام لبنان بشأن ملف سلاح المقاومة؟

لقد كان لافتاً البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي، والذي يدعو الى عدم تشجيع السوريين للبقاء في لبنان بل يحثهم على العودة إلى سورية، وانّ الاسباب التي جعلتهم ينزحون الى لبنان لم تعد قائمة.

و تشير التقديرات اللبنانية الى عدد اللاجئين السوريين في لبنان يبلغ حوالي ١,٨ مليون بينهم ٨٨٠ ألفاً مسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و ١٣,٧١٥ لاجئاً من جنسيات أخرى! ويخشى كثيرون من تطاير شرارات الأحداث الدموية التي تجري بين الفينة والأخرى في سورية، وتبقى العلاقات اللبنانية السورية في الوقت الراهن في مرحلة انتقالية دقيقة لتميّز بحذر متبادل مثل ترسيم الحدود واللاجئين، وتبذل حالياً الجهود لإيجاد مرحلة جديدة تبتعد عن منطق القطيعة او التطبيع الكامل لاختبار النوايا من خلال خطوات فعلية وليس مجرد أقوال.

ولا ننسى الجهود السعودية لتعزيز العلاقات اللبنانية السورية.

لذلك ما على اللبنانيين إلا الانتظار ولا شيء يملكون سواه، والانتظار الذي يمتدّ فيه الأمل ويتقلص فيه الواقع، وهو لحظات من الساعات وربما الشهور حتى يصبح الوقت أطول من العادة، والصبر في محاربة الظلم والعدوان شجاعة وعكسه الجبن، ويقول القرآن الكريم: "وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ (١٧٧) البقرة"، "وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ (٣٥) الحج".

والصبر بالتأكيد هو من عزم الأمور...

ترامب باع وهمين ليمرّر القرار

– بينما نسمع من تصفهم القنوات الفضائية العربية والعالمية الخبراء والمحللين الاستراتيجيين، وهم يتحدّثون عن القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي حول غزة، المستند إلى ما عُرف باسم خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ويرسمون سيناريوهات لتنفيذ

القرار، نتذكر القرار ١٧٠١ عندما صدر عام ٢٠٠٦ وسمعنا عنه كلاماً مشابهاً، وفيه بالمناسبة نزع سلاح المقاومة، لكن كخير لاحق الانسحاب الإسرائيلي وحلّ النزاع حول مزارع شبعا، وننتبه أن ما نفذ من القرار ١٧٠١ كان فقط القسم الأول منه الذي ينص على وقف الأعمال العدائية وإتاحة الفرصة لعودة النازحين وإعادة الإعمار.

– ارتبط مرور القرار بإضافة نص يقول "قد تتوافر الظروف أخيراً لتهيئة مسار موثوق يتيح للفلسطينيين تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية"، وهو وهم اشتراه الحكام العرب ومعهم الدول الإسلامية الشريكة في تركيا وباكستان وإندونيسيا، والأميركي يحتاج موافقة الدول العربية والإسلامية لمنح الشرعية للخطة والأهم لفتح قناة حوار مقبولة مع المقاومة وعلى رأسها حماس، لا يمكن بدونها للقوة الدولية أن تتواجد في غزة، والحكام العرب والمسلمون يحتاجون هذا النص لقبول القرار لأنهم جميعاً لا يستطيعون تسليم غزة لمجلس وصاية أجنبي وقوات دولية، دون القول إن هذا مشروع انتقالي نحو دولة فلسطينية، وهم يعلمون أن تحول هذا النص الى حقيقة يستدعي موافقة إسرائيلية يستحيل توافرها دون تغييرات هيكلية اجتماعية وسياسية واستراتيجية في كيان الاحتلال تبدو بعيدة المنال.

– بالمقابل ارتبط مرور القرار بتضمينه فقرة عن جعل إحدى مهام القوة الدوليّة جعل قطاع غزة خالياً من السلاح غير الشرعي، والمقصود نزع سلاح المقاومة، أسوة بنص القرار ١٧٠١، وهذا النص شرط لقبول "إسرائيل" بالقرار، وهي في الأصل تعارض أي قرار أممي حول فلسطين وبالأخص أي قوة أممية في فلسطين، وقبولها نفسه يُعدّ تعبيراً عن ضعفها وتراجع قوتها بعد الحرب رغم مزاعم النصر والتهديد بالعودة إلى الحرب، و"إسرائيل" تعرف أكثر من سواها أن النص سوف يبقى نظرياً كما بقي القرار ١٧٠١، لأنه كما صارت معادلة القرار ١٧٠١ تقوم على تلازم مصير السلاح بمصير الاحتلال، سوف يصير تلازم مصير السلاح بمسار الدولة الفلسطينية.

– سوف يتجمّد مسار السلاح ومسار الدولة الفلسطينية، تحت شعار خطط ومشاريع، وسوف يبقى من القرار مضمون اقتصاديّ يهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومضمون أمني نص القرار في أكثر من مكان أنه يقوم بتلزيم غزة لشراكة مصرية إسرائيلية تعكس ضمناً التوازن الذي انتهت إليه الحرب بين "إسرائيل" والمقاومة التي ترثها وتمثلها بنسبة كبيرة مصر، كحال الدولة اللبنانية مع المقاومة في لبنان منذ ٢٠٠٦، رغم كل التجاذبات.

– العبرة الأهم تبقى أن مشروع القرار الروسي أُجهض ببيان عربي يعلن تبني المشروع الأميركي، وإعلان السلطة الفلسطينية أن المشروع الروسي جاء متأخراً!

البناء